واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية

The reality of the financial inclusion in the Arab word: studying of some Arabing countries

كروش نورالدين [1♦]، دقيش جمال [2]، أولاد إبراهيم ليلى [3]

[1]جـــــامعة تيسمسيلت (الجـــــــزائر)، البريد الالكتروني: kerrouchen@gmail.com

[2]جامعة غليزان (الجزائر)، البريد الالكتروني: djamal.dekkiche@univ-relizane.dz

[3]جامـــعة غرداية (الجزائر)،البـــــريد الالـــكتروني: Lailaob2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/..12/04 تاريخ القبول: 2022/01/02 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية، من خلال المؤشرات الدالـــة علـــى تحققه وجهود البنوك المركزية في تعزيزه، مع إبراز تجارب بعض الدول العربية التي قامت به وشـــجعت علـــى تبنيه، إضافة إلى تبيان أهم الجهود والخطوات المتخذة لتحقيق انتشاره وتوسعه. ومن بين أهم النتائج المتوصـــل إليها، أن الدول العربية بذلت جهودا لتعزيز استراتيجيات وبرامج تحقيق الشمول المالي، حيث تسعى لتسهيل نفاذ 63%من السكان البالغين إلى الخدمات المالية لا سيما الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصـــغر والصـــغيرة والمتوسطة. إلا أنه برغم هذه الجهود المبذولة ما زالت الدول العربية لم تواكب المستوى الذي تشهده باقي الدول العالم من ناحية الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية:الشمول المالي، الخدمات المالية، التثقيف المالي، الدول العربية

Abstract:

This study aimed to analyze the reality of financial inclusion in the Arab countries, through indicators of its achievement and the efforts of central banks to enhance it, highlighting the experiences of some Arab countries that carried out it and encouraged its adoption, in addition to highlighting the most important efforts and steps taken to achieve its spread and expansion. Among the most important findings, Arab countries have made efforts to enhance strategies and programs to achieve financial inclusion, as they seek to facilitate access to financial services by 63% of the adult population, especially females, youth, and micro, small and medium enterprises. However, despite these efforts, the Arab countries have not yet kept pace with the level witnessed by the rest of the world in terms of financial inclusion

Keywords: Financial inclusion, Financial services, Financial Education, Arab Countries

♦المؤلف المرسل .

المقدمة

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نحو مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية الحاصلة بـــالتركيز على القطاع المالي. حيث ترتب لجوء أغلب الدول إلى إصلاحات اقتصادية ومالية.

حيث نجد اقتصاد الدول العربية تعيش في وسط المتغيرات العالمية وتعاني من معوقات أهمها ارتفاع نســب البطالة وتراجع في نمو الاقتصادي ولتحسين الوضع عرفت الدول العربية إصلاحات اقتصادية ومالية عديــدة تــم وضعها على جدول معظم أعمال الحكومات كأولوية.

ويؤدي الوصول إلى الخدمات المالية دوراً في عملية التنمية وذلك من خلال إتاحة الخدمات الماليــة لكافــة المجتمع وبشكل خاص الخدمات المالية للفقراء بتكاليف مالية ملائمة لهم والتي من أهمها الشمول المالي.

مشكلة الدراسة:

وبالاستناد إلى ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة:

ما واقع تحقيق الشمول المالي في الوطن العربي؟

بهدف توضيح الاشكالية الرئيسة وتبسيطها، سوف يتم تقسيمها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية كالاتي:

- ما المقصود بالشمول المالي؟ وما أهم الركائز يقوم عليها؟
- ماهي الاستراتيجيات المعتدة من قبل الدول العربية في تعزيز الشمول المالي؟
- فيما تتمثل عوائق الشمول المالي في الدول العربية؟

أهداف الدراسة:

ويأتي هذا البحث بغية تحقيق الاهداف التالية:

- بيان أهمية الشمول المالي وأهم متطلبات تعزيزه في الوطن العربي.
- التعرف عن عوائق التي تقف حائلاً دون التوسع الشمول المالي في الدول العربية.
- التشخيص واقع الشمول المالي في الدول العربية.

منهج البحث:

من أجل دراسة إشكالية الدراسة، ومحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة ذات الصلة بها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في توضيح مختلف جوانب، وكل ذلك لإعطاء رؤية شاملة واضحة لموضوع هذه الدراسة.

هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة إشكاليتها بصورة علمية تم تقسيمها إلى محاور التالية:

- المقدمة
- المحور الاول: الشمول المالي–مفاهيم نظرية –
- المحور الثاني: استراتيجيات الشمول المالي في الوطن العربي
- المحور الثالث: تقييم التجربة العربية في مجال الشمول المالي
- الخاتمة.

1.الشمول المالي– مفاهيم نظرية –

1.1.مفهوم شمول المالي

1.1.1.نشأة الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت(**Leyshon&Thrift**) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولاً فيها أثر إغلاق أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية. وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها في بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.(بن موسى و قمان ، 2019)وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة وبشكل أوسع لوصف محددات وصول الافراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وازداد الاهتمام الدلي بالشمول المالي في أعقاب الازمة المالية العالمية سنة 2008. بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح، إضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة.(فلاق ، سوداني، و حمدي، 2021)

2.1.1.تعريف الشمول المالي:

عرف البنك الاحتياطي في الهند بأنه: " عملية إدراج مالي لضمان الحصول علة منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة في المجتمع والفئات ذات الدخل المنخفض، بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق ".(بن موسى و قمان ، 2019، صفحة 03)

وكذلك يعرف وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECDبأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".(دردور و حركات ، 2020)

يعرف البنك الدولي على أنه:" إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم – المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين – ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة ".(فلاق ، حمدي ، و حفيفي ، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، 2019)

وتتجسد أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

*تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات.

*يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية؛

*المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، الامر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة؛

*التركيز على وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها؛

*يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب؛

3.1.1.أهداف الشمول المالي:

هناك جملة من الاهداف التي تسعى صانعوا السياسات لتحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي: (طرشي، أنساعد، و عبو، 2019)

✓ من المرجح أن ينتج التوافق بين الاهداف(I-SIP) عندما يتم التركيز على إمكانية تحسين الارتباط وذلك لتحقيق جميع أهداف فضلاً عن أهداف الساسة القومية الاوسع كالتنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية وزيادة الكفاءة؛

✓ تحقيق حالة من الارتباط بين الاهداف وفق نظرية(I-SIP) (الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك) بما يضمن التحقيق الافضل لكل هدف من تلك الاهداف للوصول إلى ما هو أفضل للجميع وكذلك الارتباط الامثل بين الاهداف؛

✓ الرفع من فعالية النقدية، حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار، ويصبح إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الاقراض.

2.1. شروط وسياسات الشمول المالي

1.2.1.شروط الشمول المالي:

على الرغم من اختلاف هذه النظم تجد لأنها تحتوي على 04 عناصر وهي:(كركار، 2019)

❖ العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع؛

❖ متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم؛

❖ توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الاكثر ملاءمة لهم والتي تساعد عل إدارة أموالهم بطريقة سليمة؛

❖ العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة؛

❖ تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي؛

❖ دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع.

2.2.1. شروط الشمول المالي:

إن السياسات الخاصة بالشمول المالي والتي يمكن أن تبرز من خلال الاتي:(الحسناوي و صلاح، 2020)

- ✓ تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية والايداعية، اذا تكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع الانظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الاصغر.
- ✓ حماية المستهلك: أصبح الاهتمام المتزايد بحماية المستهلكين أوليات الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية، إذ تعزى نشأنه استجابة للضغوط المتأتية من سياسات وسائل الاعلام أو جمعيات حماية المستهلك، التي أصبحت مهتمة بتنظيم حماية الزبون المالي من اهتمامات صانعي السياسات والجهات التنظيمية بشأن العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنها.
- ✓ الوكالة المصرفية: تعد الوكالة المصرفية عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل، فقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في تحسين عجلة الشمول المالي.
- ✓ الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول): تعمل على توسيع نطاق نقاط الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية، فعلت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقاً وعلى الرغم من الاستعمال الواسع والنمو في استعمال القنوات الالكترونية الا أنه لا تزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حملات التوعية حول كيفية استعمال ومزايا القنوات المصرفية الالكترونية.

3.1.أبعاد ومبادئ الشمول المالي

1.3.1.أبعاد الشمول المالي: تتحدد أبعاد الشمول المالي في أبعاد التالية: (بوتبينة، 2019)

- استخدام الخدمات المالية ***Usage dimension***: يشير بعد استخدام المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- الوصول إلى الخدمات المالية ***Access dimension***: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الالي،...)، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.
- جودة الخدمات المالية***Quality***: إن ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً، حيث يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، كما أن بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك.... إلخ، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق، وأيضاً ثقافة المستهلك.

2.3.1.مبادئ الشمول المالي:

قامت المبادئ المبتكرة للشمول المالي، والتي تعتبر من بين الاليات التي يساهم تطبيقها في نشر وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وهي:(فلاق ، حمدي ، و حفيفي ، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، 2019، الصفحات 11-12)

- القيادة: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالين للحد من الفقر؛
- التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة؛
- الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسة كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية؛
- الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛
- التمكين: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء؛
- التعاون: ايجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛
- المعرفة: إجراء الدراسات الكافية لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية؛
- النسبية: التوازن بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر؛

➢ الاطار المرجعي: الاخذ بعين الاعتبار عند وضع الارشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الارشادات الخاصة بمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب بصورة ديناميكية، ووجـــود إرشادات وتعليمات للعمل المالي الالكتروني.

2.استراتيجيات الشمول المالي في الوطن العربي

1.2.واقع الشمول المالي في الوطن العربي

تشير قاعدة البيانات المالية للبنك الدولي أن 20.7 مليار من البالغين على مستوى العـــالم أي حـــوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، وعلى الرغم من أن الدول العربية أحرزت تقدّما على المدى العقد الماضي مـــن حيـــث مستويات الثقافة المالية والشمول المالي بفضـــل الجهـــود المشـــتركة للبنـــوك والمصـــارف المركزيـــة والحكومات؛ مع ذلك لا يزال العالم العربي متخلّفاً عن المناطق، إذا حوالي 160مليون شخص عربي أي ما يعادل 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية. (سيد اعمر و دحمان، 2020)

من أجل توضيح واقع الشمول المالي في العالم العربي نتناول فيما يلي لأهم مؤشراته:

1.1.2. المدفوعات الرقمية: من خلال الشكل الموالي ان العالم العربي قد عرف ارتفاعـــاً فيمـــا يتعلـــق بإجراء عمليات مدفوعات رقمية من 20% في سنة 2014 إلى26% في سنة 2017.

الشكل رقم 01: نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية

المصدر: صليحة فلاق وسامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي: تجربة مملكة البحرية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص308.

2.1.2.الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: الشكل الاتي يظهر نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان.

الشكل رقم 02: لاقتراض من مؤسسة رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان كنسبة من البالغين فوق 15سنة

المصدر: غريب الطاوس وحنان دريد، استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: دراسة بعض التجارب العربية، جامعة وهران2، المجلد15، العدد01، 2021، ص185.

حيث مازالت نسب الاقتراض لدى الدول العربية تستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، فقد ارتفعت بشكل طفيف سنة2017 مقارنة بسنة 2014، فعلى الرغم من أن 39% من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض فإن 8%منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي بلغ 22.5 %إذ يفضل المواطنين في الدول العربية الاقتراض من العائلة أو الاصدقاء بنسبة بدلاً من الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة ائتمان بنسبة 14%، لتبلغ نسبة الاقتراض من متجر عن طريق الشراء بالتقسيط 10%، والشكل الاتي يوضح سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين ممن أعمارهم تزيد عن 15 سنة. (غريب و دريد، 2021)

3.1.2.مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس نسبة الافراد البالغين الذين يقومون بالادخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية، ويكشف هذا المؤشر عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية، كما يبن الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الاوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة. (طرشي، أنساعد، و عبو، 2019، صفحة 196)

وعلى الصعيد الدول العربية، هناك تفاوت بينها في نسب المواطنين البالغين المدخرين لدى مؤسسة مالية، حيث كانت النسبة الاكبر لدى الامارات العربية المتحدة، إذ بلغت 29 سنة2017 في حين سجلت أقل نسبة لدى كل من مصر والمغرب حيث بلغت6 لكلا منهما. (غريب و دريد، 2021، صفحة 185) وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال السنوات 2017/2014/2011

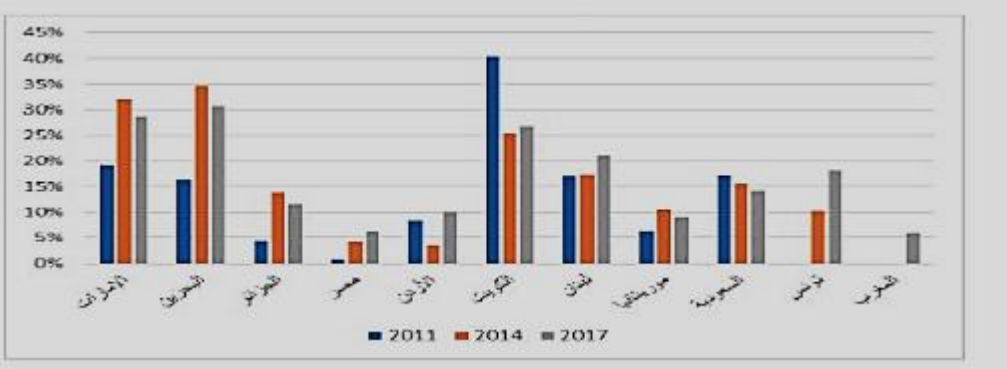

المصدر: غريب الطاوس وحنان دريد، استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: دراسة بعض التجارب العربية، جامعة وهران2، المجلد 15، العدد01، 2021، ص185

2.2.تجارب الدول العربية

1.2.2.دول ذات معدل شمول مالي مرتفع:

- الامارات: حيث سعت لتحقيق هذا المفهوم من خلال نظام حماية الاجور الذي أقره البنك المركـــزي والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، كمـــا أن تطبيـــق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف، كما أصدرت الامارات بطاقة مسيقة لدفع للفئات غير المشـــمولة ماليـــاً ضمن نظام حماية الاجور. (حمادوش، 2020)
- قطر: تم تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي عـــام 2015، حيـــث تـــم وضع خطة عمل وآلية لتنفيذ هذه الاخيرة على مراحل تضمنت التالي: (بن قيدة و بوعافية ، 2019)
  - ✓ إجراء دراسة للوضع الحالي؛
  - ✓ تحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية؛
  - ✓ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية؛
  - ✓ تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة.

تم إطلاق الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017-2022) والتـــي تغتبـــر خارطـــة طريق للهيئات الرقابية في دولة قطر لبناء قطاع مالي سليم ومرن، تم تضمنت الركائز الاساســـية التـــي تتبناها الاسراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي على مايلي: (غريب و دريد، 2021، صفحة 196)

*دعم البنية التحتية المالية، وذلك من خلال إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكـــلاء البنـــوك، خدمات الهاتف الذكي، نقاط البيع، الصرافات الالية؛

*التركيز على حماية المستهلك المالي، حيث تهدف إدارة حماية مستخدمي الخدمات المصرفية لدى مصرف قطر المركزي إلى حماية حقوق عملاء المؤسسات المالية وذلك من خلال حصول العملاء على معاملة مصرفية عادلة وشفافة؛

*تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي برئاسة مصرف قطر المركزي وعضوية العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات بالدولة، من أهدافها رفع الثقافة المالية لدى فئات المجتمع بالتعاون مع كافة الاطراف المشتركة بالاستراتيجية وذلك من خلال البرامج التوعوية المختلفة.

- السعودية: حدد برنامج تطوير القطاع المالي 2020 مجموعة من الالتزامات لتحقيقها بحلول عام 2020، هذه الاخيرة تشكل أساساً لتحقيق طموحات 2030، وتمثل فيما يلي: (بوطرفة و صغير، 2020)

*لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حجم الاصول المالية إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ 201% بحلول عام 2020م، مقارنة مع 192% المسجلة في عام 2016؛

*من أجل تعزيز طموحات شمولية قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك من 2% في الوقت الراهن إلى 5% بحلول 2020، وعلى نحو مماثل، سترتفع حصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي إلى 16% بحلول عام 2020 مقارنة 7% في عام 2016.

*الهدف تحقيق الطموحات ذات الصلة بالرقمنة، وتحديداً المجتمع غير النقدي يلتزم البرنامج بزيادة حصة المعاملات غير النقدية من 18% في عام 2016 إلى 28% بحلول 2020.

*من أجل زيادة تنويع هيكل الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة أصول أسواق رأس المال (إجمالي القيمة السوقية للأسهم المحلية وإصدارات الدين القائمة المسجلة في السوق) من 41 %في 2016 إلى 45% بحلول 2020.

2.2.2.دول ذات معدل شمول مالي متوسط:

- الاردن: البنك المركزي تبنى سياسة التعزيز الشمولي من خلال المحاور التالية: (حمادوش، 2020، صفحة 11)

* تحسين الوصول إلى التمويل، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

* توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات، والانتقال من بيئة إلكترونية، وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني؛

* نشر الثقافة المالية والمصرفية (محور الامية المالية)، من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية؛
* توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الاصغر؛
* حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم "حماية المستهلك المال" ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي؛

إن الاشتمال المالي المنخفض نسبياً في الاردن غير مشجع على الاطلاق وفي الواقع فإن هذه القضية مهمة لعدة أسباب: (بوقرة، 2018)

*إن التقديرات تقدم دليلاً على وجود علاقة قوية بين الاشتمال المالي ومعدلات الفقر؛
*إن زيادة الاشتمال المالي أو تقليل الاستبعاد المالي يقللان من التفاوت في الدخل في دول آسيا النامية؛
*كلما زاد الاشتمال المالي كلما زادت فعالية أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية وهذا يساعد في جهود البنوك المركزية في المحافظة على استقرار الاسعار؛
*إن الاشتمال المالي يزيد من انتاجية العامل الكلية (الكفاءة) كرواد الاعمال الموهوبين الذين يرغون بتشغيل شركاتهم على نطاق واسع.

- السودان: قام بنك السودان المركزي بمجموعة من المجهودات خصّت الشّمول المالي، وتتمثل في: (إبراهيم سالم و يحي ، 2021، صفحة 140)

*توسيع رقعة الانتشار المصرفي بزيادة عدد فروع البنوك وتوزيعها؛
*جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي، والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات؛
*التوسع في عملية التمويل الاصغر الذي يلعب يؤدي دوراً بارزاً في الشمول المالي، حيث يستهدف الفقراء الذين يمثلون النسبة الاكبر من المحرومين مالياً؛
*إدخال خدمات ومنتجات مصرفية إلكترونية جديدة، مثل بطاقة كاش كارد، الدفع عبر الهاتف المحمول للتقليل من استخدام النّقد، والحكومة الالكترونية التي تهدف إلى الانتقال من التحصيل التقليدي إلى التحصيل الالي.

- السلطان عمان: يسعى البنك المركزي العماني إلى تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال مناشدة وحث البنوك العاملة في السلطنة والمؤسسات المالية الاخرى المرخصة لفتح فروع لها وتركيب أجهزة للصراف الالي والايداع النقدي تابعة لها في جميع مناطق ومحافظات السلطنة، وذلك من أجل إيصال الخدمات المصرفية والمالية إلى كافة المناطق كي يستفيد منّها كافة وفئات المجتمع وفي هذا الصدد قامت السلطة بالتالي:(غريب و دريد، 2021، صفحة 193)

*تم سنة 2012 السماح بإنشاء بنوك إسلامية، لتبلغ سنة 2017 حصة المصارف الاسلامية 12% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في السلطنة، ويعود ذلك إلى قيام البنوك الاسلامية والنوافذ بطرح منتوجات مصرفية جديدة لجذب العملاء فضلاً عن فتح شبكة فروع جديدة في إنحاء مختلفة في السلطنة مما ساهم في تعزيز الشمول المالي؛

*إصدار قانون نظام تأمين الودائع المصرفية 1995 لتعزيز الثقة في النظام المصرفي، وحماية المودعين لتغطية مخاطر محددة مما يساعد على تحقيق السلامة المصرفية؛

*تطوير نظام المدفوعات الالكتروني وإصدار سنة 2018 قانون خاص بها لتعزيز الإطار القانون لنظم المدفوعات؛

*إنشاء وحدة في البنك المركزي تختص باستقبال الشكاوى والرد على استفسارات عملاء البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، وذلك تعزيزاً لحماية العملاء؛

*إدماج وإشراك فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إصدار تعليمات غلى البنوك بضرورة التعامل مع هذه الفئة وتقديم كافة التسهيلات لها؛

*قام البنك المركزي بإصدار تعليمات إلى كافة البنوك سنة2013 لتخصيص 5% كحد أدنى من المحفظة الاقراضية للبنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء قسم في كل مصرف محلية يختص بمتابعة منح هذه التسهيلات.

3.2.آليات التوسيع الشمول المالي في الدول العربية

أهم آليات تعتمها الدول العربية في توسيع الشمول المالي، هي:(بطاهر و عقون ، 2018)

- ✓ استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة؛
- ✓ تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل؛
- ✓ زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الاسلامي؛
- ✓ تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة؛
- ✓ إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية؛
- ✓ تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب؛
- ✓ حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط؛
- ✓ وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخلات إلى النظام المالي الرسمي.

3.تقييم تجربة العربية في مجال الشمول المالي

1.3. معوقات الشمول المالي في الدول العربية

يمكن حصر أسباب وعراقيل تراجع معدلات الشمول في دول العربية، في نقاط التالية: (فلاق ، حمدي ، و حفيفي ، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، 2019، صفحة 10)

- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الاصغر، سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافيه مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الاصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛
- ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- عدن تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاد للتمويل، فرغم التحسين النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الاخيرة، لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الاساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهونات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية بوجه خاص أسواق السندات والصكوك، مما نتج عنه تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الاجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الاجل للأفراد والشركات.

بإضافة إلى الاسباب السابقة، يمكن تكون لأسباب أخرى نتج عنها نقص انتشار الشمول المالي في العالم العربي:

- ✓ ضعف مستوى التثقيف المالي، كما أشرنا سابقاً فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلباً على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية؛
- ✓ هيكل ملكية القطاع المصرفي، فاغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلباً على المناقشة في تقديم الخدمات المالية؛

- ✓ أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الاسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الاسلامي، الا انها لا تزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الاسلامي.

2.3. العوامل المساعدة في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

1.2.3.تطوير البنية التحية المالية: لقد حضت خدمات الوساطة المالية باهتمام الفكر الاقتصادي، وتعددت وجهات النظر حول مدى أهمية ومساهمة خدمات الوساطة في إحداث النمو الاقتصادي تتضمن تلك الاوليات، ما يلي: (طرشي، أنساعد، و عبو، 2019، صفحة 130)

-بيئة تشريعية: توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح السابقة بما يتلاءم مع توجهات الشمول المالي؛

-الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر.

-تطوير نظم الدفع والتسوية: أن تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاص صغيرة القيمة، يعمل على تسهيل تنفيذ العلميات المالية والمصرفية وتسويها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

- توفير قواعد بيانات شاملة: العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الاصول المنقولة، واتخاذ ما يلزن من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

- نشر الثقافة المالية: إن نشر الثقافة المالية يتطلب تظافر جهود أصحاب المصلحة من: المستهلكين، المؤسسات المالية، الجهات الرقابية، وذلك من خلال الاخذ بآراء المستهلكين حول الخدمات الماليةالمقدمة، كما ينبغي على المؤسسات المالية توفير بيئة صالحة لحماية المستهلكين، ويتعين على الجهات الرقابية توفير الاشراف والرقابة لضمان تلبية احتياجات المستهلكين والمؤسسات المالية وتعزيز الثقة في نظام القائم، وذلك من خلال تحليل شكاوى المستهلكين ودراسة اتجاهاتهم وممارسات السوق.(فلاق ، حمدي ، و حفيفي ، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، 2019، صفحة 11)

2.2.3.تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء: لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول ّإليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي تقع

على عاتق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات. أخذا في الاعتبار بما يلي: (بهوري، 2019)

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الاقراض والتمويل؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

الخاتمة

لقد زاد الاهتمام بالشمول المالي خاصة في العقد الأخير بعد ازمة 2008 العالمية، وذلك نظرا لأهميته على مستوى استقرار النظام المالي، دعم النمو الاقتصادي، دعم الشرائح الفقيرة في المجتمع، دعم العدالة والمنافسة واهداف التنمية المستدامة. وبعد دراستنا للشمول المالي في المنطقة العربية توصلنا الى بعض النتائج الهامة.

نتائج الدراسة:

- للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي، لذا فإعداد استراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.
- يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية، مثل) البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية...الخ
- معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية ال تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، والبلدان منخفضة الدخل، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي.
- مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية ال تزال ضعيف، لذا ال بد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.
-

المراجع

- إيمان بوقرة. (2018). واقع و أفاق الاشتمال المالي في الأردن. مجلة دفاتر اقتصادية، 9(2)، 1-22. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67931
- رشيد بوطرفة، و عماد صغير. (2020). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، 3(1)، 26-35. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/114793
- أسماء دردور ، و سعيدة حركات . (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج Ardl. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 10(4)، 71-90. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/124635
- الطاوس غريب، و حنان دريد. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية -دراسة بعض التجارب العربية-. Revue algérienne d économie et gestion، 15(01)، 179-202. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160081
- بختة بطاهر ، و عبد الله عقون . (27-28 نوفمبر, 2018). الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول: تجارب بعض البلدان العربية. تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، 06. المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.
- حدة بوتبينة. (2019). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 10-11.
- زهرة سيد اعمر ، و بن عبد الفتاح دحمان. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. التكامل الاقتصادي، 8(1)، 63-79. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113353
- سالم صلال الحسناوي ، و مهدي صلاح. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصادي العراقي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 1(58)، 38.
- صليحة فلاق ، نادية سوداني، و معمر حمدي. (2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. المعيار، 12(1)، 278-291. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/155210
- صليحة فلاق ، معمر حمدي ، و صليحة حفيفي . (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. التكامل الاقتصادي، 7(4)، 01-14. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/107385
- محمد طرشي، رضوان أنساعد، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، 1(1)، 118-137. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122381

•محمد بن موسى ، و عمر قمان . (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (global Findex) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر. Revue des reformes économie mondiale'Economique et intégration dans l، 13(3)، 242-261. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105338

•مروان بن قيدة ، و رشيد بوعافية . (2019). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 9(1)، 90-105. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45631

•مليكة كركار. (2019). الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 10(3)، 362-377. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128999

•نبيل بهوري. (2019). الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية-. 10(3)، 160-180. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98772

•وفاء حمادوش. (2020). أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 3(1)، 1-18. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122652

•ياسمينة إبراهيم سالم ، و هاجر يحي . (2021). تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، 21(1)، 140.